الكويت (الدرجة 3)

الكويت بلد وجهة لتجارة الرقيق من رجال ونساء وأطفال وخاصة من دول بنغلاديش والهند واندونيسيا والباكستان والفليبين وسري لانكا حيث يتم استغلالهم في مجال العمل. إن بعض النساء الاجنبيات اللواتي يهاجرن بصورة شرعية الى الكويت للعمل كخادمات في المنازل يتعرضن لسوء المعاملة من قبل مستخدميهم أو تقيد حريتهن من خلال تحميلهن الديون والعمل الجبري، كما أن أعدادا من خادمات المنازل يتم إحضارهن إلى الكويت لاستغلالهن جنسيا أو من خلال العمل. بالاضافة إلى ذلك يتم احضار عدد من الاولاد القصر من جنوب شرق آسيا والسودان واليمن وارتريا عبر بعض الدول الخليجية المجاورة للعمل كراكبي هجن في سباقات الهجن. يتعرض الضحايا إلى ما يشبه العبودية من خلال تكبد ديون تعدهم الحرية، فتتعرض النساء للعبودية الجنسية والعمل الجبري والاهانة بالألفاظ وسوء المعاملة الجسدية، واحتجاز جوازات سفرهم وغيرها من وثائق السفر الأساسية.

حكومة الكويت لا تتقيد بأدنى معايير القضاء على تجارة الرق، ولا تبذل أي جهود تذكر للقيام بذلك. خلال السنة المنصرمة، أخفقت الحكومة الكويتية في اتخاذ أي جهود ملموسة لمعالجة مشكلة تجارة الرق، وخاصة في اتخاذ إجراءات قضائية بحق من يرتكب جرائم تجارة الرق ولحماية ضحايا هذه الممارسات. بيد أن الكويت أصدرت خلال عام 2004 قانونا يمنع تشغيل الأطفال في سباقات الهجن، وأبدت حكومتها ترحيبا بفرص التعاون مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الرق، وصدرت عنها إعلانات عامة ضد تجارة الرق، إلا أنه لا يوجد أي دليل على أن الحكومة قد اتخذت أي إجراءات قضائية بحق المخالفين على الرغم من علمها باستمرار آليات سوء التعامل الجسدي والجنسي للعمالة المنزلية وسوء معاملة العمال وسوء معاملة واستغلال الأطفال من خلال استخدامهم في سباق الهجن. يجب أن تقوم الكويت باتخاذ إجراءات فورية وجادة لوقف هذه الممارسات بالتحقيق في جميع الحالات التي يصلها علم بها وسجن المخالفين واتخاذ إجراءات قضائية ضدهم، كما أن على الحكومة أن تتخذ اجراءات فورية ويمكن التحقق منها لإنقاذ الأطفال الذين تم تهريبهم إلى الكويت للعمل في سباقات الهجن وإعادتهم إلى أوطانهم، علما بأن سباقات الهجن ليست من الرياضات المنتشرة في الكويت، ولذلك، فإن عدد الأطفال المستغلين في هذا المجال ليس كبيرا. إلى جانب ذلك، ينبغي على الكويت أن تتخذ خطوات جادة وفورية لحماية

العدد الكبير من الأجانب المستخدمين كخدم منازل، وذلك بتوفير الحماية القانونية لهم بجعلهم خاضعين لقوانين العمل الكويتية أو من خلال آليات أخرى، كما يجب أن تبتكر وتطور وتطبق أدوات مختلفة ، ومنها، على سبيل المثال، إيجاد وتطبيق خطة عمل وطني لمكافحة الرق وإصدار تشريعات شاملة لمكافحة الاستغلال الآدمي وإجراءات منع وحماية تشمل إطلاق حملات واسعة ومركزة لمكافحة الرق.

الاجراءات القضائية

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تتخذ الكويت إلا خطوات محدودة للتحقيق في جرائم الرق واتخاذ إجراءات قضائية بحق مرتكبيها، فالكويت لا يوجد فيها قانون يحظر تجارة الرق، مع انها استخدمت قوانين قائمة لاتخاذ إجراءات بشأن بعض حالات تجارة الرق والجرائم المرتبطة بها، فعقوبة الخطف وتشغيل الغير في الدعارة هي السجن لفترة من ثلاث إلى عشر سنوات، وتصل إلى الاعدام لمرتكبي جرائم الاغتصاب. في سنة 2004، أحالت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكثر من 2000 نزاع عمالي إلى الادعاء العام لدراستها (20% من إجمالي عدد الشكاوى العمالية) ولكن مصير هذه الدعاوى لا يزال مجهولا. وعلى الرغم من وجود قانون يحظر استخدام أو استغلال الأطفال الأجانب في سباقات الهجن، إلا أن هذه الممارسة مستمرة بشكل غير رسمي، ولا يوجد أي دليل على قيام الحكومة باتخاذ أي إجراءات قضائية أزاء هذه الممارسات غير القانونية. وفي سنة 2004، أصدرت الكويت تشريعات توجب على أصحاب الأعمال اتباع إجراءات محددة في دفع أجور العاملين، كما حظرت اقتطاع ما يعادل راتب ثلاثة أشهر من رواتب القادمين الجدد إلى الكويت لغرض العمل، لتغطية تكاليف التوظيف، إلا أن الجهة الحكومية المكلفة بتطبيق هذا الحكم تفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين.

الحماية

لم تبذل الكويت أي جهد يذكر لحماية ضحايا تجارة الرق خلال السنة الماضية، فخدم المنازل ليسوا مشمولين بقانون العمل الكويتي، ونتيجة لذلك، يفتقرون إلى الحماية القانونية الكافية، بينما تستمر الحكومة في احتجاز وحبس وإبعاد ضحايا تجارة الرقيق الذين يضبطون لمخالفة قوانين مادية أخرى على الرغم من أن هذه المخالفة نجمت

أصلا عن كونهم ضحايا لتجارة الرق في الكويت (كمخالفة قوانين الاقامة، على سبيل المثال)، ولا تزال الشرطة تعيد بعض الضحايا إلى مستخدميهن الذين يعاملونهن معاملة سيئة، وفي بعض الأحيان، قدمت الحكومة عونا ماليا محدودا لمساعدة الضحايا، تمثلت في ثمن تذاكر السفر أو استئجار طائرات لإعادة الضحايا إلى بلادهن.

المكافحة

في سنة 2004، بدأت الكويت جهودا لمكافحة تجارة الرقيق، ففي مارس من السنة المذكورة، شكلت الحكومة الكويتية قوة عمل مكونة من عدة وزارات لمعالجة مشكلات وكالات توظيف الوافدين والعمالة المنزلية، وتشرف وزارة الداخلية على إدارة مباحث الهجرة، بينما تقوم إدارة العمالة المنزلية بالترخيص والمتابعة والتفتيش على وكالات التوظيف التي تستورد عمالة أجنبية. أما الاتحاد الكويتي لمكاتب استيراد العمالة المنزلية، وهو اتحاد يضم جميع مكاتب استيراد العمالة المنزلية من الخارج، فقد عمل بالتعاون مع الحكومة لضمان سن تشريعات تهدف إلى منع استغلال العمالة المنزلية الوافدة. وبالاضافة إلى ذلك، وفي جهد لتقليل النزاعات العمالية، أعد الاتحاد وأصدر نشرات تسلط الضوء على حقوق وواجبات العمالة المنزلية ومستخدميها، وتوفير التدريب الأساسي للعاملين المحتملين كخدم منازل وسهلت إجراءات التحويل من رب عمل إلى آخر لعدد من خدم المنازل.